التاريـــخ الاجتمـاعي
للمـرأة القطريـــة المعاصـــرة

إصدار : مركز الوثائق والدراسات الانسانية
جامعـــة قطـــــر ـ ١٩٨٩م

الدكتـــور عادل حسن غنيم ـ الباحث الرئيسي
الدكتـــور : أحمـــد زكـريا الشـلق
الباحثة : نورة ناصر جاسم آل ثاني
الباحثة : عائشـــة محمد الظاهري

مراجعـــة
شيخة عبد الله محمد الذياب
مركز الوثائق والدراسات الانسانية
جامعـــة قطـــــر

التاريخ الاجتماعي
للمرأة القطرية المعاصرة

إصدار : مركز الوثائق والدراسات الانسانية

الدكتور : عادل حسن غنيم ـ الباحث الرئيسي

الدكتور : أحمد زكريا الشلق

الباحثة : نورة ناصر جاسم آل ثاني

الباحثة : عائشة محمد الظاهري

مراجعة

شيخة عبدالله محمد الذياب

لا شك أن الاهتمام بتعليم المرأة العربية من أهم العوامل المساعدة على نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . . . وبالنظر في التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية في مضمون التطور العام للمجتمع القطري .

يعتبر الكثير من الباحثين أن العامل الاقتصادي (ظهور النفط) هو العامل الأساسي في عملية التغير في مجتمعات دول الخليج العربية ، ولكن البعض يرى أن ظهور النفط ليس هو العامل الأساسي في التغير لوجود عوامل سياسية واجتماعية وثقافية أدت إلى التغير ، وأن التطور دون مجهود بشري يفيد ويستفيد منه يصبح عديم الجدوى لذلك فأننا اليوم في حاجة إلى تضافر العوامل الاقتصادية والموارد البشرية لتنمية المجتمعات الخليجية العربية[1] .

---

١) د. جهينة سلطان العيسى ، المجتمع القطري ، دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر ، سجل العرا‌ق ١٩٨٢م ، ص ٧ ـ ٨ .

وهناك رأي يقول أن على الدول البترولية العربية أن تدرك أنها أمام تحد خطير يمكن أن نطلق عليه سباق الموارد مع الزمن فعليها أن تفكر في استبدال ثروتها البترولية بثروات أخرى بشرية تبقى على الزمان عن طريق التعليم والتدريب تشمل اشتراك المرأة في حقل العمل واتاحة الفرصة لها في المساهمة في تنمية مجتمعاتها .

ويرى الدكتور محمد الرميحي أن قضية المرأة في الخليج ليست قضية نساء فقط وأن حلها يكمن في مساواتها بالرجل ، انما القضية الأساسية في نظره هي القضاء على الاستغلال بكل صوره وأشكاله في مجتمع الخليج حيث أنه من الصعب أن يتغير مجتمع ما ، إذا استمرت المرأة فيه على ضعفها وذلك لأنها هي التي تصنع الانسان .

ولقد زاد اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراسة عمل المرأة ودوره في التنمية وذلك لعدة أهداف منها ما يتعلق بالنواحي الإكاديمية بقصد التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لقطاع يمثل نصف المجتمع ، ومنها ما يرتبط بخطط التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسكانية ودور المرأة فيها . كما زاد اهتمام العلماء بإجراء الدراسات التحليلية والمقارنة لقطاع المرأة الذي يعتبر مصدر طاقة خلاقة في مسيرة التنمية وصولاً للتطور والتقدم الإجتماعي والحضاري[1] .

وفيما يلي مراجعة لأهم الدراسات التي أصدرها مركز الوثائق والدراسات الانسانية والتي اهتمت بقضايا المرأة القطرية وهي التعليم والزواج والعمل والأنشطة الاجتماعية .

عنوان الكتاب « **التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة** » وهذه الدراسة تمت بتكليف من مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر تحت اشراف نخبة

---

(١) د. ناصر ثابت ، المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرفقة ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٧ ـ ٨ .

من الأساتذة والباحثين في مجال التاريخ تضم كل من :

- السيد الدكتور عادل غنيم رئيس الوحدة التاريخية بالمركز رئيس البحث قام باعداد الفصل الرابع ، والفصل السادس ، والفصل السابع . والتي خصت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطر منذ الحرب العالمية الأولى ، والزواج وعمل المرأة القطرية .
- السيد الدكتور أحمد زكريا الشلق أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب جامعة عين شمس ، قام باعداد الثلاثة فصول الأولى والتي تطرقت للنواحي السياسية في قطر من ١٩١٦ وحتى الثمانينات .
- الباحثة نورة ناصر جاسم آل ثاني ، باحثة بالوحدة التاريخية ، أعدت الفصل الخامس بتعليم المرأة .
- الباحثة عائشة محمد الظاهري ، باحثة بالوحدة التاريخية ، أعدت الفصل الثامن الخاص بالمرأة والمؤسسات والجمعيات النسائية .

قسمت هيئة البحث الدراسة التي تحوي على ٣٤٩ صفحة إلى ثمانية فصول تسبقها مقدمة لرئيس البحث تشمل الفكرة لاعداد هذا البحث مع توضيح ما يشمله من مواضيع كتاريخ قطر السياسي منذ الحرب العالمية الأولى ، ونظرة عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطر منذ الحرب العالمية الأولى والتركيز على قضايا المرأة القطرية والتي تشمل التعليم والزواج والعمل والأنشطة الاجتماعية الأخرى ، كما أن الدراسة شملت مرحلة ما بين الحربين العالميتين بحيث تكون هناك فرصة أفضل للمقارنة بين أوضاع المرأة القطرية في مرحلتي الفوص وما بعد البترول .

ففي **الفصل الأول** الذي يتناول التطور السياسي لقطر ١٩١٦ ـ ١٩٣٥م عرض فيه الباحث التطورات السياسية التي أحاطت بامارة قطر آنذاك أي بداية القرن العشرين كالعلاقات التي ارتبطت بها ، والعلاقات التي خاضتها مع القوى الخارجية كالدولة العثمانية وبريطانيا .

والفصل الثاني تناول فيه الباحث سنوات التحول ١٩٣٥ ـ ١٩٦٠ عرض فيه حالة المجتمع في تلك الفترة والتي اشتمل على عشر سنوات عجاف كما وضحها الباحث من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩م حملت في طياتها تأثيرات وانعكاسات الحرب العالمية الثانية السلبية على المجتمع القطري ، كما بين تزايد نفوذ بريطانيا السياسي والإداري على قطر وخاصة بعد تدفق النفط حتى بدأ الشيخ خليفة بن حمد عام ١٩٦٠م يلعب دوراً كبيرا في السياسة القطرية خاصة عندما ألغى منصب المستشار البريطاني .

أما **الفصل الثالث** ، فقد خصصه الباحث في شرح مفصل عن النظام السياسي والإداري للإمارة والتطورات التي شملت الجهاز الإداري والتنفيذي الذي أعقبه صدور سلسلة من القوانين والمراسيم المنظمة لأجهزة الدولة وإداراتها .

وفي **الفصل الرابع** قام الباحث بشرح عنصر هام يشمل الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية وطرح في بداية الفصل اعداد السكان في سنوات العقد الأول في القرن العشرين حيث بلغ عدد السكان ٢٠ ألف نسمة ازداد إلى ٢٨ ألف نسمة مع بداية الحرب العالمية الثانية ، أما عام ١٩٥٣م فقد انخفض عدد السكان إلى ٢٥ ألف نسمة ، ويلاحظ انخفاض عدد السكان خلال الخمسينات عما كان عليه في بداية الحرب العالمية الثانية حيث كان النمو بطيئاً وأرجع الباحث ذلك إلى محدودية الموارد وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي وفي أوائل الستينات قدر عدد السكان بنحو ٤٠ ألف نسمة أقل من نصفهم من القطريين ، وفي عام ١٩٦٩م وصل عدد السكان إلى ثمانين ألف نسمة ، وبلغ عام ١٩٧٠م (١١١) ألف نسمة إلى أن أصبح عام ١٩٨٠م ٢٦٠ ألف نسمة ، ويعتبر التعداد العام للسكان الذي أجرى في عام ١٩٨٦م أول تعداد للدولة بعد الاستقلال وقد بلغ ٣٦٩٠٧٩ نسمة بما فيهم الوافدين .

هذا ثم أبرز الباحث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما قبل البترول وبين أن الغوص يعتبر مصدر من مصادر الثروة لسكانه والذي انعكس آثاره على قيم وعادات المجتمع وتقاليده وكان مصدراً لثقافته ويوجد إلى جانب الغوص بعض

الحرف الأخرى والتي لها دوراً بارزاً في حياة الأفراد كالتجارة والحرف اليدوية مثل الحدادة وصناعة النحاس وعملية نقل المياه .

ثم تطرق الباحث بشرح مفصل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد البترول وما حدث بها من تطورات نتيجة لاكتشاف البترول عام **١٩٣٥م** والتي غير الكثير من القيم الرئيسية في المجتمع ، كما ذكر الباحث بأن المرأة القطرية هي المستفيد الأكبر من تلك التغييرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع القطري .

الفصل الخامس ، المرأة القطرية والتعليم : قارنت الباحثة فيه موضوع تعليم المرأة في الماضي والحاضر وأكدت بأن التعليم ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أوضحت بأن تعليم المرأة في حد ذاته يحدث تغييرات داخلية كثيرة ايجابية فهو يخلق لديها استعداداً لقبول تجارب جديدة وانفتاحاً نحو الجديد والتغيير . وقسمت الباحثة التعليم في قطر على مرحلتين :

١ ـ بدايات تعليم المرأة في قطر « مرحلة الكتاتيب » فلم يكن هناك مدارس للبنات وكانت الفتاة تتعلم قراءة القرآن الكريم فقط على يدي (المطوعة) ومن ضمن الفتيات اللاتي برعن في حفظ القرآن الكريم وتجويده السيدة آمنة محمود الجيدة حيث افتتحت كتابا في عام **١٩٣٨م** وكان ذلك مؤشراً حقيقياً لبداية تعليم الفتاة .

٢ ـ تطور تعليم المرأة منذ الخمسينات : عرضت فيه الباحثة بداية التعليم الحديث في قطر مع بداية عصر البترول حيث افتتحت في عام **١٩٥١/١٩٥٢م** أول مدرسة ابتدائية نظامية للبنين في الدوحة وفي تلك الفترة أخذت آمنة محمود الجيدة تطالب بافتتاح مدرسة للبنات إلا أنه لم يستجب لطلبها ، فحاولت تطوير كتابها لتحولة إلى مدرسة للبنات وبدأت بتعليمهن القراءة والكتابة ، اضافة إلى تحفيظ القرآن الكريم . وفي عام **١٩٥٥م** تحول كتابها الذي كان في منزلها إلى مدرسة نظامية عرفت فيما بعد بإسم مدرسة

بنات الدوحة ثم عملت الحكومة على توسيعها وتطويرها عام ١٩٥٦/١٩٥٧م وكان هذا ايذانا ببداية التعليم الحديث للبنات .

الفصل السادس ، المرأة القطرية والزواج : تطرق الباحث فيه عن الزواج في مرحلة ما قبل البترول وبيّن أن الزواج من داخل الأسرة هو السمة السائدة في قطر خلال المرحلة السابقة ، وأرجع ذلك لعدة عوامل منها تقوية الوحدة المورفولوجية للقبيلة والحرص على نقاوة عصبيتها كذلك حرص رب الأسرة الأبوية على التحكم في توزيع الانتاج الاقتصادي ومحاولة احتكار مردوده لصالح الأجيال القادمة بتشجيع الزواج الداخلي في أسرته .

وبالنسبة للزواج في مرحلة ما بعد البترول فقد بين الباحث أنه يختلف عما كان عليه سابقاً . وتكلم عن أهمية انجاب الأطفال لدى المرأة القطرية كما ذكر السن المناسب لزواج الفتاة القطرية حيث يؤخذ رأي الفتاة قبل الأقدام عليه ولا تجبر إلا نادراً بسبب جهل بعض الآباء . وقد قام الباحث بشرح واف عن مراسم الزواج قديما وحديثا .

كما أوضح أن تعدد الزوجات انما يرجع إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة تقابلت مع بعضها البعض وتأثرت بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأخرى .

أيضا استعرض الباحث عقود الزواج والطلاق وذكر أن أسبّاب ارتفاع نسبة الطلاق ترجع لعدة عوامل أهمها عدم اهتمام المرأة المطلقة ببيتها وزوجها وأولادها واعطاء كل المسؤ وليات للمربية أو الخادمة الأجنبية وعدم التكافؤ في السن والزواج المبكر واستهتار بعض الشباب وعدم وجود الوعي الكامل لدى الفتاة القطرية بنفقات البيت والأسرة وتدخل الأهل والأقارب في اختيار الزوج وانطلاق الفتاة إلى أمور أخرى أقل أهمية من البيت والأسرة .

وتطرق الباحث إلى بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه الفتاة منها :

١ ـ غلاء المهور وتكاليف الزواج .

٢ ـ اجبار الآباء للأبناء على الزواج من أقاربهم .

٣ ـ عدم وجود تكافؤ ثقافي بين الزوجين .

٤ ـ زواج الشباب القطري من غير القطريات .

الفصل السابع : المرأة القطرية والعمل : عرض الباحث فيه عن خروج المرأة العربية للعمل . وفيما يتعلق بنفس الموضوع ذكر الباحث ثلاثة مواقف هي :

الموقف الأول :

يدعو فريق إلى بقاء المرأة في بيتها لأداء واجباتها تجاه زوجها وأولادها .

الموقف الثاني :

ويرى أن تكون عمل المرأة في هذه الحالة في اطار وظائف معينة تتناسب ظروفها وطبيعتها .

أما الموقف الثالث :

يتلخص في أن المرأة نصف المجتمع وأن مساهمتها في تطوير المجتمع وتقدمه هي مساهمة أساسية لاغنى عنها وأن رعاية المرأة لشئون بيتها لا تمنعها من المساهمة في تنمية المجتمع .

وتطرق الباحث إلى عمل المرأة القطرية في المرحلة الراهنة وذكر عدة دراسات ميدانية أجريت في هذا الشأن نذكر منها ، دراسة باحثة قطرية تبين بأن دوافع العمل لدى المرأة القطرية ليست دوافع اقتصادية شخصية بالدرجة الأولى وأنها قد تكون دوافع اجتماعية أو نفسية حيث أن المرأة العاملة ترى أن العمل يساعدها على رفع المستوى الاقتصادي للأسرة كدافع رئيسي للعمل وأنه عن طريق العمل يمكنها المساهمة في ميزانية الأسرة من جانب وتنظيم الميزانية من جانب آخر .

وفي دراسة لإحدى الكاتبات العربيات عن المرأة القطرية رأت أن الضغوط النفسية والاجتماعية التي كانت تعاني منها المرأة القطرية هي التي دفعتها إلى اعتبار العمل مخرجا مقبولا لها في تلك الضغوط وتحريراً لها في حدود الحياة المنزلية المألوفة وتمكينا لها من تكوين معارف جديدة .

وقدر الباحث أن تلك الأسباب جميعها والتي اثبتتها الدراسات كان لها دورها في خروج المرأة القطرية إلى العمل .

كما بين الباحث موقف الدولة من عمل المرأة وأوضح بأن ليس هناك أي تفرقة بين الرجال والنساء في قانون العمل لدولة قطر واعتبر العامل كل شخص أبرم معه عقد عمل مع صاحب العمل .

كذلك تطرق إلى عمل المرأة القطرية في القطاع الحكومي والذي بدأ في منتصف الخمسينات عندما افتتحت في قطر أول مدرسة ابتدائية للبنات عام ١٩٥٥م والتي كانت آمنة محمود الجيدة أول مديرة لها وفي بداية الستينات زاد عدد العاملات بالقطاع الحكومي إلى ثمانية عشر سيدة قطرية .

وبين الباحث أيضا بأن التعليم هو نقطة البداية نحو عمل المرأة حيث أن معظم الوظائف كانت متوفرة ومنذ عام ١٩٧٧م أصبحت خريجات جامعة قطر مهيئات للاضطلاع بأعباء مهنة التدريس وتحمل مسئولية إدارة المدارس كجزء من عملية تقطير الوظائف .

وفي نهاية عام ١٩٨٠م بلغ عدد العاملات من القطريات في القطاع الحكومي ١٧٠٧ قطرية ، وصل عام ١٩٨٤ إلى (٣٠٩٤) وارتفع العدد عام ١٩٨٧م إلى ٣٧٦٢ قطرية .

كما أوضح الباحث أن القطاع المختلط أي المؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٥١٪ فأكثر من رأس المال وهي المؤسسة العامة القطرية للبترول شركة قطر للحديد والصلب ، شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت لا توجد أي سيدة تعمل فيها ، سوى مرفق هاتف قطر الوطني الذي أصبح مؤسسة حكومية فاستبعدت بياناته من القطاع المختلط .

كما عرض الباحث المهن التي أقبلت عليها المرأة القطرية في السبعينات مثل المهن العلمية سواء في التعليم العام أو في الجامعة أو العمل الاذاعي أو مجال الخدمات كالتمريض ، كذلك ذكر المهن التي خاضتها المرأة في الثمانينات فمنها

الطب والصيدلة وطب الأسنان والعمل بقسم المختبرات والتحاليل والتشخيص بمستشفى حمد والحاسب الآلي .

أن خروج المرأة القطرية إلى العمل له مردود اجتماعي كبير قام الباحث بحصر نتائجه منها :

١ ـ أنها استطاعت الإسهام في خدمة وطنها .

٢ ـ أن العمل والتجربة وتحمل المسئولية قد أعطى المرأة ثقة بنفسها واحساساً بأهميتها .

٣ ـ أنه ترتب على مساهمة المرأة في العمل الحصول على دخل مناسب يسهم في رفع مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي .

٤ ـ أن ممارسة المرأة لبعض الأعمال وتدربها عليها هي رصيد احتياطي للوطن يمكن استثماره عندما يحتاج المجتمع اليه .

٥ ـ أنه في اطار أية خطط للتنمية فأن مساهمة المرأة في تنفيذ تلك الخطط يشكل عاملاً أساسياً في نجاح تلك الخطط وزيادة فعاليتها .

الفصل الثامن : المرأة والمؤسسات والجمعيات النسائية خصصت الباحثة هذا الفصل في توضيح نشاط المرأة القطرية سواء فيما اختص بمجال التعليم الفني والمهني كمراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي . وقد بدأ انشاء هذه المراكز بمركز الدوحة عام ١٩٧٧م ثم تبعه انشاء مركزين في مدينتي الخور والشمال عام ١٩٨١م وذلك تحت اشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية وقد وضعت مناهج الدراسة والتدريب لهذه المراكز من قبل المسئولين بوزارة التربية والتعليم ويضم كل مركز خمسة أقسام في : التفصيل والخياطة ـ الاقتصاد المنزلي ـ الأشغال اليدوية ـ الطفولة والأمومة ـ الاسعافات الأولية . وتقوم بالتدريس مدربات متخصصات .

وبينت الباحثة أنه نتيجة لتقدم تجربة مراكز التدريب والتأهيل ولضمان عمل لخريجات هذه المراكز رأت وزارة العمل والشئون الاجتماعية أن تمنحهم مشغلاً تابعاً لهذه المراكز سمي « مشغل الفتاة القطرية » الذي افتتح عام ١٩٨٥م يهدف

بدرجة أساسية إلى اتاحة فرصة العمل لخريجات المركز وتسويق انتاجهن على الجمهور .

كما تطرقت الباحثة إلى مؤسسات المعاقين والتربية الفكرية وهذا المجال يعتبر من مجالات الخدمة الاجتماعية حيث بدأت الدولة تولي اهتماما خاصا بالأطفال غير العاديين في نموهم الجسمي أو الحسي أو العقلي أو النفسي ، فأسست (الجمعية القطرية لرعاية المعاقين) عام ١٩٧٦م وفي عام ١٩٨١م افتتح « معهد الأمل » لتعليم المعاقين كما تم في نفس العام افتتاح « معهد الأمل للبنات » .

وتكلمت الباحثة عن المرأة وخدمات التمريض والتي بدأت تمارسها منذ أواخر الستينات خاصة عندما نشأت الحاجة إلى ذلك نتيجة التوسع في انشاء المراكز الصحية والمستشفيات وازدياد خدمات الرعاية الصحية من جانب الدولة كجزء من الخطة العامة للنهوض الاجتماعي .

لذلك انشىء « مركز التدريب الصحي » وهو أول مركز من نوعه في منطقة الخليج . ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات وفي عام ١٩٧٩م تغير اسم المركز وأصبح مدرسة التمريض وزيدت مدة الدراسة إلى أربع سنوات ولكن المدرسة توقفت عام ١٩٨١م لدراسة التجربة وتطويرها . في عام ١٩٨٦م أعيد افتتاح المدرسة من جديد بعد أن سميت « المدرسة الثانوية للتمريض » .

كما وضحت الباحثة في هذا الفصل إلى المجالات التي تتعلق بالخدمة العامة للمجتمع وهو مجال تطوعي اختياري انساني لاصلة له بالجهات الرسمية ويتميز بانفراد المرأة فيه بالعمل ، وقد اتخذ هذا الجهد قناة واحدة هي « الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري » وقد تم افتتاحه عام ١٩٨٢م ويعتبر هذا الفرع بمثابة أول تجربة لتأسيس جمعية نسائية في قطر وقد تولت السيدة مريم قاسم الدرويش رئاسة هذا الفرع عند انشائه وقد ضم الفرع ست لجان أساسية وهي الصحية ـ الخدمات الاجتماعية ـ الاعلام والثقافة ـ العلاقات العامة ـ التأهيل المهني نحو المشغل . ومن الملاحظ أن الفرع النسائي في حالة تطور مستمر .

في نهاية الفصول تأتي الخاتمة التي تم فيها تقييم دور المرأة القطرية في المجتمع في اطار القضايا التي تضمنها البحث والوصول إلى نتائج كان من أبرزها ما ترتبت على التعليم وهو خروج المرأة إلى العمل ووضح الباحث بأن خروج المرأة القطرية إلى العمل ومساهمتها في خدمة وطنها خطوة كبيرة إلى الأمام كما أن أنشغال المرأة بعملها على حساب بيتها وأولادها هو خطوة في نفس الوقت إلى الوراء ولذلك فأن أحدى القضايا الهامة التي ينبغي التفكير فيها خلال المرحلة القادمة هي : هل تستطيع المرأة القطرية اقامة توازن بين عملها وبين مسئولياتها كأم وربة بيت وكيف يساعدها المجتمع لتحقيق هذا التوازن .

هذا وقد ارفق الباحثون بدراساتهم أربعة ملاحق تشمل الآتي :

١ - أسماء أول رئيسات ومديرات قطريات بوزارة التربية والتعليم .

٢ - أسماء الحاصلات على درجتي الدكتوراه والماجستير بجامعة قطر .

٣ - أسماء الحاصلات على درجتي الدكتوراه والماجستير بوزارة التربية والتعليم .

٤ - أسماء الحاصلات على درجة الماجستير بوزارة الصحة العامة .

التعقيب :

بعد هذا العرض الشامل للدراسة يستحسن لو أن الباحث ذكر في المقدمة عن اهتمام الدارسين والباحثين في دراسة عمل المرأة ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وانني لأقترح بشأن الفصول الثلاثة الأولى المتعلقة بالناحية السياسية لقطر منذ عام ١٩١٦م وحتى الثمانينات بأن تكون دراسة قائمة بذاتها وذلك لأهميتها في تاريخ قطر السياسي فهذا أجدر من وضعها في دراسة تخص المرأة القطرية ، فمثلاً القارىء عندما يقرأ الكتاب في تصوري يظن بأنه سوف يدخل في صلب الموضوع ولكنه يفاجأ بقراءة فصول بعيدة عن الموضوع الرئيسي للكتاب .

وعند قراءتي للفصل الرابع المخصص للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطر

أوضح الباحث في مرحلة ما قبل البترول بأن للمرأة دور اجتماعي في مجال الخدمات الصحية فكان من الأجدر ذكر أسماء الطبيبات الشعبيات في هذا المجال خاصة وأن الدراسة تتعلق بدور المرأة في المجال الاجتماعي بدلاً من الإشارة اليهن في قائمة المراجع التي غالباً لا يقرأها القارىء العادي . ومن هؤلاء النسوة اللاتي اشتهرن بالطب الشعبي ولا يزال البعض منهن على قيد الحياة : السيدة/مريم بنت عبد الرحمن الملا ، وهي أول طبيبة شعبية على مستوى قطر وما زالت على قيد الحياة ويقدر عمرها بنحو ١١٠سنة ، والسيدة/مريم عبد الملك ، من أشهر القابلات وهي ما زالت على قيد الحياة ، والسيدة/حليمة عبدالله قابلة ، والسيدة/مريم بنت ناصر والسيدة/بنا أبل .

ولو نظرنا إلى فصل الزواج نجد أن الباحث استوفى فيه كل ما جاء عن مراسيم الزواج سواء في مرحلة ماقبل البترول ، وبعده حتى وقتنا الحاضر إلا أنه غفل عن ذكر بعض المصطلحات المحلية والتي عرفها الباحث دون أن يذكر أسماءها الأصلية مثل :

- الخلّة أو الفرشة : وهي غرفة العروس .
- الدورم : وهو أحمر الشفاة ويعتبر من أدوات التزيين الرئيسية للمرأة .
- السدر : تستعمله المرأة في غسل الشعر والجسم .
- الطيب : وهي مجموعة من العطور القديمة تخلط وتسمى « مجموعة » ويوضع قليل منه على المشموم أي الريحان ثم يدعك باليد حتى تظهر له رائحة زكية ويوضع في صحون صغيرة توزع في مناطق متفرقة من الفرشة .
- لصباحة : وهي الهدية التي يقدمها العريس لعروسه في صباح اليوم الثاني من الزواج لذلك سميت لصباحية .
- ليلة الكشاف أو ليلة البنات : وهي الليلة التي يدعو فيها أهل العروس بنات الحي كي يشاهدن العروس وهي بكامل زينتها وسميت بالكشاف لأن العروس تكشف عن وجهها وبحياء في تلك الليلة للبنات .

- العجافة : وهي سيدة معروفة عند نساء الحي تقوم بالإشراف على العروس طول أيام فترة الزواج فهي التي تقوم بوضع الحناء وتشارك في زف العروس ليلة الزفاف وفي صباح اليوم التالي من الزواج تدخل الخلة لتقديم الريوك أي الفطار للمعرس وتقوم بصب القهوة له ويجب على المعرس اعطاءها مبلغاً من المال مقابل صب القهوة ، وفي ليلة الكشاف تقوم بتزيين العروس إلا أن دور العجافة انتهى تقريباً في أواخر الستينات .

وفي فصل العمل وعن مهنة الصحافة لا ننسى دور السيدة مريم آل سعد باعتبارها أول محررة صحفية في مجلة الدوحة قبل اغلاقها والسيدة مريم آل سعد خريجة صحافة واعلام من جامعة القاهرة .

وبالنظر إلى الفصول التي تخص المرأة نجد أن المعلومات وافية في جميع المجالات التي ساهمت فيها المرأة فهي قطعاً تفيد الباحثين في دراسات أخرى . فالدراسة بشكل عام أبرزت المرأة القطرية وأعطتها حقها في اشتراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تطرقت إلى أهم قضاياها كالتعليم والزواج والعمل والأنشطة الاجتماعية . أن هذه الدراسة في جملتها جهد طيب ومشكور ، فهي حصيلة جهد جماعي وتعتبر الأولى من نوعها على مستوى دولة قطر . إلى جانب هذا فهي تعتبر اثراء يضاف للمكتبة العربية يعرف قيمة المرأة القطرية وما وصلت إليه من اسهامات ومشاركة فعالة في العملية التنموية .